قضايا وناس

مدير عام المرور:-

148سيارة تم استعادتها والبحث جارٍعن ألف أخرى

كشف مدير عام شرطة السير العميد الركن/ أبو بكر العمودي أن الادارة تلقت بلاغات تفيد بسرقة "1145" سيارة خلال العام الماضي وأنه لم تتم استعادة سوى "148" سيارة من إجمالي السيارات المسروقة ..موكداً في ذات الوقت ضياع وفقدان "635" لوحة معدنية لمختلف المركبات ولم يتم العثور إلا على لوحتين.. وحذر مدير عام شرطة السير من إمكانيات استخدام بعض هذه اللوحات في ارتكاب أفعال مخلة بالنظام والقانون،، وإقلاق الأمن والاستقرار،، فضلاً عن الحصول على مكسب غير شرعي.

وأوضح العميد العمودي أن هناك عدداً من القضايا المختلفة الخاصة بعمل المرور وهي منظورة أمام المحاكم ومتورط فيها بعض منتسبي شرطة السير كقضايا تزوير الوثائق وسرقة الأرقام والكروت وغيره.

منوهاً بأن بقاء العلامات الارشادية والمرايا العاكسة يحتاج إلى مجتمع حضاري ومثقف يعرف أهميتها في المساعدة والحفاظ على الأرواح والأملاك.. المزيد في هذا اللقاء :

لقاء/ وائل شرحة

*** في البداية دعنا نتحدث عن المشاكل التي تعاني منها إدارتكم مثل الإشارات المعطلة والمكسرة وانعدام اللوحات الإرشادية في الكثير من الشوارع الرئيسية للمدن ؟**

- بالنسبة لانعدام العلامات والإشارات والإرشادات المرورية تقع مسؤوليتها على وزارة الأشغال والطرق والجسور وكذلك المجالس المحلية في إطار المدن ،ونحن بدورنا نتبادل الرأي والمشورة في هذا الأمر وننبه الجهات المختصة بأي أعطال أو إتلاف تلحق بهذه الإشارات والعلامات والطلاء ، أين ما وجدات, وقد تلفت الكثير منها وذلك لتعرضها للاعتداء من قبل مجهولين لأن من الصعب مراقبة المعتدين , وإن وجدت في بعض الأماكن فهي بحاجة إلى إعادة ترميم وإصلاح وبصورة مستمرة؛ ونشير هنا إلى أن الكثير من الطرق المستحدثة لم يتم وضع العلامات والإشارات المرورية فيها والبعض قد تهالكت وفقدت طلاءها ،وبحاجة إلى إعادة تجديدها .

*** يتوقف دوركم على التنبيه فقط ؟**

-لا يقتصر واجبنا على التنبيه بل هناك لجنة مختصة من وزارة الأشغال والطرق والجسور ومن الإدارة العامة للمرور قامت بالنزول إلى المحافظات الملتهبة بكثرة الحوادث وزيادة الوفيات نتيجة الحوادث وفي مقدمتها (الأمانة, تعز, الحديدة, عدن,حضرموت, حجة) وعلى ضوء ذلك رفعت اللجنة تقريرا نص على معالجة كل ما ذكر فيه من تركيب المرايا والإشارات وعين القط والإرشادات وكذلك تجديد بعض المنحدرات وكل ما يقلل من وقوع الحوادث المرورية التي ينتج عنها خسائر بشرية ومادية هائلة.

*** لماذا لا يتم تركيب مرايا عاكسة في المنعطفات الخطيرة على الخطوط الطويلة والتي يحدث فيها الكثير من الحوادث ؟**

-إن لم تخني الذاكرة فإن مثل هذه المرايا العاكسة على بعض الطرق والمنعطفات الخطيرة كانت متوفرة مثل خط سمارة.. لكن أكثرها تعرضت للاعتداء والنهب والإتلاف من قبل مجهولين.

*** هناك من يقول إن ارشيف المرور تعرض للسرقة ما حقيقة ذلك ؟**

- لا أعلم بذلك إن لم يكن هذا الأمر قد حدث قبل تعييني في نهاية مارس من العام الماضي.

قضايا منظورة

*** هناك قضايا منظورة في المحاكم مهتم فيها بعض رجال المرور بتزوير لواصق التجديد وكروت وغيرها !!**

- نعم هناك قضايا منظورة أمام المحاكم متورط فيها بعض منتسبي شرطة السير بقضايا تزوير الوثائق وسرقة الأرقام والكروت، وسبق الفصل في الكثير من هذه القضايا وما يزال بعضها الآخر قيد النظر في المحاكم ،وهي ظاهرة نأسف لحدوثها في مرفقنا ، وممن ينتسبون إلى عملنا، لكن هذا قد حدث ,ونحن سنعمل من أجل الحد من تلك التصرفات التي تسي للمهنة التي ننتمي لها .

*** بالنسبة لسرقة الأرقام .. كم عدد حالات البلاغات في هذا الموضوع وما الدوافع وراء سرقة أرقام السيارات الخاصة بالمواطنين؟**

-ما تزال سرقة وفقدان الأرقام قائمة ونعاني منها وتحدث في كثير من شوارع العاصمة والمحافظات، ولكنها تتفاوت بين الحين والآخر، وتأتي وفق للظروف والمستجدات الأمنية التي ربما توفر لهم الإمكانية والوقت السانح لذلك، حيث بلغ عدد اللوحات المسروقة في عام 2011م (258) رقماً مسروقاً، تم العثور على (9) منها, و(1048) سيارة مسروقة ضبط منها (74), كما بلغ إجمالي اللوحات المسروقة خلال العام الماضي 2012م (635) لوحة وتم العثورعلى (2) منها كما تم ضبط (148) سيارة من إجمالي السيارات المسروقة والبالغ عددها (1154) سيارة خلال العام الماضي ،وهذا باستثناء الأرقام العسكرية والأمنية التي لم يتم التعرض إليها بهذه الإحصائية، بينما الدوافع التي تقف وراء سرقة هذه الأرقام, فتتمثل باختصار في ارتكاب أفعال مخلة بالنظام والقانون ومخلة بالأمن والاستقرار, وكذلك التهرب من الضريبة الجمركية, فضلا عن الحصول على مكسب غير شرعي.

سيارات غير مرقمة

*** السيارات غير المرقمة ماتزال تجوب شوارع المدن إلى متى ؟**

-سبق وأن قلنا بأن هناك أناساً لا يستشعرون حقيقة بأمن الوطن ولا يمتثلون للنظام والقانون والظروف السياسية والأمنية الراهنة التي يمر بها الوطن والذي لازال سادرا في غيه لتعكير صفو الأمن واستغلال ظروفه الصعبة التي يمر بها، إما من خلال استخدام أرقام مزيفة أو منقولة أو السير دون أرقام، وهذه الظاهرة تتراوح في التباين بين فترة وأخرى والمؤسف أننا نجد أن من بين هؤلاء من يدعون صفة المسؤولية وشرف الانتماء للوطن والذي يجب أن يحترمون الأنظمة والقوانين بصفتهم نخبة المجتمع بالإضافة إلى مساعدة رجال الأمن والشرطة في تحقيق الأمن والاستقرار بالوطن بعيداً عن انتمائهم السياسي أو المذهبي تحت أي ظرف.. ومع ذلك فإننا نتابع جاهدين ضبط مثل هذه الحالات أينما كانت سواء بالأمانة أو بالمحافظات الأخرى وذلك وفقا لما يتوفر لدينا من الإمكانيات، والحال كذلك بالنسبة للدراجات النارية التي يجري ضبطها وترقيمها على قدم وساق حاليا .

> **فساد متبادل بين رجل المرور والمواطن**

خطة مستقبلية

*** هل هناك خطة تسعون إلى تحقيقها خلال الفترة القادمة ؟**

- ترتبط خططنا وتوجهاتنا المستقبلية في الدرجة الأولى رفع كفاءة الأداء سواء الميداني أو المكتبي إلى مستوى طموحنا والإمكانيات المتاحة لنا، وحسب الظروف التي تمر بها البلاد وكذلك تحويل العمل اليدوي إلى آلي وإصدار الأرقام بالنموذج الجديد بالإضافة إلى تطبيق نظام الهيكل المقر وإقرار قانون المرور الجديد وغيرها الكثير من التوجهات التي لا يتسع المجال لذكرها .

وما نود الحديث عنه وما سنظل نكرره ونعول عليه دائما في معالجة المشكلة بكل تداعياتها يرتبط بوعي الناس وثقافتهم باعتبارهم جزءاً مهماً من الحل.

أخلاقيات المرور

***الكثير من المواطنين يشتكون من سوء أخلاقيات بعض رجال المرور.. فما ردكم ؟**

- لو تحدثنا بواقعية وشفافية في طرح هذا الموضوع لوجدنا بأن الكثير من الإدارات الحكومية منتشر فيها الفساد ..وأنا لا أبرر أو أنفي هذه التصرفات من بعض رجال المرور, وإذا أردنا أن يعمل هذا الشرطي بجد وإخلاص وعدم اخذ الرشوة وابتزاز الآخرين يجب أن يعطى المعاش الذي يستطيع من خلاله أن يعيش هو وأفراد أسرته حياة كريمة ..وإذا أعطيته ذلك أستطيع أن ألزمه بأداء واجبه مقابل ما يستلمه, كما أود أن أشير إلى أن المواطن هو السبب الرئيسي في إفساد أخلاقيات المرور وذلك من خلال رشوته بدلا من تسديد المخالفات.

ابتزاز

*** لكن هناك من يقوم بعملية ابتزاز دون أية مخالفة ؟**

- بالنسبة للابتزاز فقد ناقشنا هذا الموضوع عبر وسائل الإعلام المختلفة, وبلغنا أي مواطن يتعرض للابتزاز من قبل أحد رجال المرور علية إبلاغ الإدارة العامة للمرور, التي ستقوم بدورها بإحضار رجل المرور المبتز من أي جولة أو منطقة ومواجهته بالمواطن المشتكي, لاتخاذ الإجراءات القانونية ضده ,لكن للأسف الشديد لم يتم الإبلاغ عن أي شرطي حتى الآن, لأن هناك نقص وعي لدى المواطن.

أخيرا

*** هل لك رسالة في نهاية هذا اللقاء ؟**

-أدعو أولا السائقين بشكل عام إلى الالتزام بآداب وقواعد المرور, من أجل سلامتهم بالدرجة الرئيسية وللحد من الخسائر البشرية والمالية, وكذلك أريد أن أذكرهم بالمثل اليمني الشائع "المحترم يحترم" ويفرض احترامه على الآخرين ولذلك يجب عليكم احترام رجل المرور أين ما كان موقعه على جهودهم المبذولة تحت حرارة الشمس.. من أجل خدمتكم وسلامتكم .

كما هي نصيحتي لكافة منتسبي شرطة السير في جميع الأماكن إلى العامل الراقي في أداء عملهم وفي تعاملهم مع كل المواطنين .

العاكس

عقيد / عبدالغني علي الوجيه

ازداد في الآونة الأخيرة انتشار تظليل زجاج السيارات الشائع اسمه عندنا (العاكس) حتى أصبحت ظاهرة تسبب الكثير من حوادث السير والكثير من القلق الأمني, حيث يقوم بعض السائقين (الشباب منهم على وجه الخصوص) بتعتيم كل زجاج السيارة بما فيها الزجاج الأمامي للسائق!!

في ما مضى من السنوات لم تستطع وزارة الداخلية اتخاذ القرار المناسب حيال هذه الظاهرة بل إننا في إحدى السنوات فوجئنا بقائد أمني يصرح بجواز العاكس وفي الوقت ذاته صدرت التوجيهات من قائد أمني آخر للخدمات في نقاط التفتيش بنزع العاكس, ما أضر بكثير من مالكي السيارات وأزعجهم .

تظليل الزجاج مطلب كثير من الناس, وتجيزه كثير من الدول بشروط , حتى أن بعض المصانع تصنع السيارات بزجاج مظلل حيث يفيد ذلك للوقاية من حرارة الشمس التي يتعرض لها الركاب كما يفيد في الحفاظ على بعض تجهيزات السيارة الكترونية وتلبيسات المقاعد الجلدية التي قد تتأثر بحرارة الشمس المباشرة , كما أن بعض الناس يرى في ذلك راحة للنساء أثناء السفر على الخطوط الطويلة حيث يستطعن نزع النقاب دون حرج رؤيتهن ممن خارج السيارة من غير الأهل, لكن التظليل في الوقت ذاته هم للأجهزة الأمنية حيث أن شديد العتمة منه يتسبب في كثير جدا من الحوادث كونه يحجب الرؤية خصوصا في المساء والليل وفي الصباح الباكر , كما أنه قد يستغل من قبل الأشرار من الناس فيما يهدد أمن وسلامة المجتمع.

وحيث أن كثيرا من الناس ومنهم المغتربون الراغبون في زيارة بلادهم اليمن ويملكون سيارات مظلل زجاجها وفق ما تسمح به بعض الأنظمة في دول اغترابهم, ومع فرصة التغيير الإيجابية نحو الأفضل التي نعيش ظروفها اليوم , أتمنى على قيادة وزارة الداخلية إنزال التعميم الذي يزيل اللبس الكائن بين مالكي السيارات وبين الخدمات الأمنية في نقاط التفتيش المختلفة وبما يسمح الاستفادة من تظليل الزجاج للفوائد السالف ذكرها وبما يزيل المخاوف الأمنية في الوقت ذاته وكذا بما يطابق المواصفات العالمية التي تطبقها كثير من الدول في هذا الشأن , أقترح السماح بتظليل زجاج السيارات وفق الشروط الآتية :

1_ منع تظليل الزجاج الأمامي للسيارة (مقابل السائق) وزجاج البابين الأماميين على جانبي مقعد السائق ويجب أن تكون شفافية الزجاج المستخدم فيها 1٪.

2_ السماح بتركيب الزجاج المظلل على زجاجات السيارة الجانبية الخاصة بمقاعد الركاب الخلفية والزجاج الخلفي للسيارة شريطة أن لا تزيد نسبة التظليل فيها عن 30٪ وتكون نسبة الشفافية والوضوح 70٪.

3_ تحديد المحلات التي يسمح لها بتظليل زجاج السيارات وفق الشروط أعلاه عبر منحها تراخيص رسمية الغرض منها تأكيد علمهم بالمواصفات المسموحة والممنوعة في تركيب (العاكس) بحيث يعاقب من يتجاوز ذلك, وتتابع الأجهزة المختصة التزامهم بذلك .

أرى أننا بهذا نزيل اللبس الذي طال أمده ونوفق بين حاجة الناس وراحتهم وبين متطلباتنا الأمنية ومتطلبات السلامة المرورية , حيث سيوفر ذلك الوقاية من حرارة الشمس وفي الوقت ذاته يسمح بالرؤية الواضحة وتجنب الحوادث وكذا رؤية ما بداخل السيارة حال مرورها بنقاط التفتيش.

همسة أمنية :

عند استعدادكم للخروج مع أطفالكم إلى الحديقة أو مركز التسوق, احرصوا على كتابة رقم هاتفكم على ذراع الطفل وتدريبه التوجه الى أقرب رجل أمن في حال ضياعه (لا سمح الله).

ذلك يسهل على رجل الأمن الاتصال بكم وإبلاغكم عن مكان الطفل المفقود.

دمتم بإذن الله سالمين.

توصيات النازحين لمؤتمر الحوار الوطني

نصف مليون يمني يعانون نقصاً في الاحتياجات

متابعة / بلقيس ناصر

كشف التقرير الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة الاثنين الماضي أن النازحين يعيشون حالة من الضعف في مناطق نزوحهم بسبب الصراعات التي نشبت خلال السنوات الماضية لعدد من المناطق اليمنية ،إضافة إلى التجربة المؤلمة التي يعيشها النازحون, هناك تأثير كبير بسبب النزوح الداخلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فمن بين 21 محافظة يمنية تتأثر 13 محافظة سواء كانت مصدرا للنزوح الداخلي أو مكانا فر إليه النازحون بحثا عن السلامة.

ويعد التقرير الذي صدر مؤخرا من قبل مكتب المفوضية بصنعاء انطلاقة جديدة لإدماج النازحين في بناء الدولة القادمة، فقد شمل التقرير كل المعلومات المتصلة بسلسلة اللقاءات وورش العمل التي قامت بها المفوضية مع النازحين في عدد من المحافظات في (صنعاء-عدن-عمران-حرض) هدفت تلك اللقاءات إلى الخروج برؤية النازحين لبناء الدولة ورفع كل التوصيات إلى مؤتمر الحوار الوطني باعتبارهم فئة من المجتمع عانت كثيرا أثناء الصراع ومازالت معاناتها قائمة بسبب النزوح داخليا، إضافة إلى النقص في تقديم الاحتياجات الرئيسية لهم, وقد بلغ عدد النازحين الذين شملتهم اللقاءات وورش العمل بـ(3.646) نازح بينهم (1.483) امرأة في (30) فعالية لتخرج بعدد من التوصيات ذكرها النازحون، وكانت من أهمها ضرورة ضمان وسلامة وأمن المدنيين من قبل كل الأطراف في كل مراحل النزوح بموجب حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي وأهمية تطوير وتنفيذ إطار عمل قانوني وسياسية وطنية من قبل الحكومة للاستجابة لقضايا النزوح الداخلي ومعالجتها إضافة إلى إيجاد نظام إنذار مبكر وآليات وخطط الجاهزية والاستجابة للكوارث على المستويين الوطني والمحلي وذلك من أجل الاستجابة للنزوح الذي تسببه الكوارث الطبيعية والصراعات .

وزيادة الاهتمام بالقضايا المحددة الخاصة بالنازحين من النساء والأطفال وكبار السن المعرضين للخطر إلى جانب الفئات الأخرى التي تعاني من حالات ضعف محددة وأيضا تعزيز التشاور وتبادل المعلومات مع النازحين بما في ذلك إطلاع المدنيين على أوضاع الصراع القائم وإشراك النازحين في برامج وضع وإيصال المساعدات وضمان حصول النازحين على معلومات كافية حول الظروف في الأماكن المحتمل أن يعودوا إليها .

وأكدت التوصيات ضرورة مساكن وممتلكات النازحين أو تعويضهم من خلال إيجاد آلية خاصة والمعالجة الفعالة لانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها النازحون بما في ذلك الحصول على الدعم القانوني وإعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات .

وأضاف التقرير أن هناك أسباباً رئيسية تجعل معالجة النزوح الداخلي أمراً ضروريا للسلام، حيث يمكن أن يكون النازحين طرفا مهما في عمليات السلام باعتبار أنهم من لاقى المعاناة جراء الصراع وأصبح وضعه على المحك وربما انخرطوا بالصراع وهذا يعد سببا رئيسيا .

كما أن النازحين يمكن أن يؤثروا داخليا بشكل مباشر سلبا أو إيجابا على السلام, وإنهاء النزوح مستحيل بدون سلام ومعالجة أوضاعهم ضروري لبناء هذا السلام

كما أن معالجة احتياجات هؤلاء النازحين لا يكون إلا في حال وجدت عملية سلام واتفاق بشكل محدد حيث إن النزوح الداخلي بحد ذاته يشكل عبئا كبيرا على المجتمعات المحلية خارج إطار الصراع وإدماجهم يفتح الباب مستقبلا للمشاركة السياسية.

وقد أوضح السيد نفيد حسين ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باليمن أن التقرير الذي شمل توصيات النازحين سيُقدم إلى أعضاء مؤتمر الحوار الوطني كي يعرفوا آمال وطموحات النازحين الذي عانوا كثيرا وما هي طموحاتهم وتصورهم للدولة القادمة..كان ذلك في افتتاح المؤتمر الصحفي الذي عقد بصنعاء الاثنين الماضي

وتمنى في ختام حديثه إلى أن المساعدات الإقليمية والدولية التي ستقدم لليمن خلال المرحلة المقبلة أن تخصص ولو الجزء البسيط منه لمساعدة النازحين ومعالجة أوضاعهم .

الفقر الأمني وأشياء أخرى

جمال الظاهري
aldahry1@hotmail.com

<،، (لو كان الفقر رجلاً لقتلته)، بهذه الأربع الكلمات لخص الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثقل وخطورة الفقر وتبعاته الجسيمة على الإنسان وما يمكن أن يجلبه عليه من الهموم والمحن.

الفقر عدو غاشم مقترن بالهم الإنساني يُذلّك نهارا ويؤرق منامك ليلا ، ويقودك الإنسان إلى ارتكاب ما تنكره الأخلاق والقيم، ولأن الفقر آفة خطيرة على المجتمعات ناهيك عن الأفراد، فإنه مع تزايد الإدراك بخطورة هذه المشكلة من قبل الدول والمجتمعات فإنها توليها حيزاً كبيراً من الاهتمام في خططها واستراتيجياتها المرحلية بهدف الحد أو ازالة هذه الصفة عن أفراد مجتمعها إن أمكن، ومكافحة ظاهرة الفقر أو محاربته نالت نصيباً كبيراً في التشريعات السماوية المتعددة وحتى المعتقدات غير السماوية أولتها اهتماما كبيراً في أدبياتها ونصوصها المكتوبة وغير المكتوبة.

قد يظن البعض أن موضوع الفقر يرتبط فقط بالموضوع المالي، وبصورة أوضح بالشأن الاقتصادي الذي حدده علماء الاقتصاد بقدرة الفرد الشرائية، التي تحدد من هو الفقير ومن لا ينطبق عليه هذا الوصف، وهذه نظرة قاصرة لأن الفقر مفهوم أوسع وأشمل من هذا التحديد، فهناك فقر أخلاقي وقيمي وفقر في الفضيلة وفقر في الإحساس بالآخر، يعرفها من يدقق في المشاهدات اليومية لسلوك الآخرين.

وفي هذا المقال المقتضب سأعرض على النوع المستتر من الفقر الذي لا نوليه اهتماما في المعالجة سواءً كأفراد أو حكومات ومجتمعات، فهو أوسع وأكثر خطورة من الفقر المعروف بالحاجة الشخصية لتلبية بعض متطلبات العيش، وكي تكون الصورة أكثر وضوحا ودقة فإني سأستعين بتجربة شخصية حدثت لي قبل أيام أرجو من خلالها أن تتجلى هذه الأنواع من الفقر الذي استشرى خلال السنوات الأخيرة في بلادنا، مع التعريض البسيط على بواعث مثل هذه الانواع من الفقر.

المدينة صنعاء وأحداث القصة بدأت في منطقة دارس - خط المطار- الساعة الحادية عشرة والربع، كنت عائداً من عملي إلى البيت توقفت في سوق دارس لشراء بعض الأغراض المنزلية وبعد أن ابتعت ما تحتاجه أسرتي كانت هناك سيارة أجرة - تاكسي - متوقفة أمام البقالة التي تبضعت منها نزل منها شاب عشريني وسيم وممتلئ تظهر عليه ملامح النعمة أنيق في ملبسه ونظيف في مظهره استوقفته وطلبت منه أن يوصلني إلى المنزل، وافق وفتح خانة التاكسي كي أحمل الأغراض التي ابتعتها وهو يبتسم ..ركبنا التاكسي وانطلقنا باتجاه الحي الذي أقطنه وفي الطريق تذكرت أني بحاجة لشراء بعض الخضار وطلبت منه التوقف أمام إحدى البسطات فوافق وأوقف السيارة على جانب الطريق بالقرب من (بسطة) تبيع الخضار والفواكه، نزلت من السيارة لشراء ما أحتاجه وماهي إلا خطوات لا تتعدى العشر وإذا بي أسمع صوت محرك التاكسي، التفت صوبها لأراها وهي تغادر المكان مسرعة باتجاه المطار مع أغراضي، ولكم أن تتخيلوا المفاجأة التي صدمتني حينها.

تنتهي حكايتي مع صاحب التاكسي الهارب، وتبدأ حكاية أخرى مع من كان حاضراً ساعتها وشاهد الحادث، طلبت من أصحاب السيارات المتواجدة في المكان مساعدتي وعرضت عليهم إيجارات مغرية مقابل اللحاق باللص الشاب (الجنتل)، فلم يلتفت ولم يقدر الموقف أحد، فتركت المكان وتوجهت إلى إحدى النقاط الأمنية القريبة كي يساعدوني فبدأوا بمساءلتي بأمور كثيرة - من أنت وماذا حدث ومن صاحب التاكسي وهل أخذت رقمه ومتى حدث الأمر وأسئلة كثيرة أخرى.

تجمع حولي أفراد الشرطة بعضهم أظهر بعض التعاطف والبعض الآخر بدت على وجهه السخرية، المهم كانت النتيجة مخيبة، لملمت الشتات الذي أصاب تفكيري، وفوّضت أمري لله وعدت إلى منزلي خالي الوفاض، إلا من الكثير من اللوم لنفسي والحسرة على الحال الذي وصلت إليه قيم وأخلاقيات الناس وأسف شديد على النخوة والحمية التي لطالما تحلى بها مجتمعنا اليمني.

عقدت العزم على أن أكون إيجابياً رغم كل الإحباطات، بأن أتوجه إلى مركز الشرطة في منطقة بني حوات لتقديم بلاغ في الحادثة رغم عدم اقتناعي بالمعلومات التي سأقدمها لهم عن التاكسي خاصة أني لم أستطع تسجيل رقم لوحة السيارة، فقط مواصفات صاحبها التي ستظل منطبعة في ذاكرتي إلى ما شاء الله.

وصلت إلى الحي الذي يوجد فيه مركز الشرطة لأبدأ رحلة جديدة من التعاسة، لأني بقيت حوالي الساعة والنصف أبحث عن هذا المركز في الحارات الداخلية للحي، وحين وصلت وشاهدت حالة المركز والعاملين فيه وما يعمه من فوضى وافتقار لأدنى مقومات المراكز الأمنية ازددت يقيناً بأني أشبهُ ما أكون بغريق في بئر عميق ومظلم يصرخ طالباً من الريح نجدته، ومع ذلك آثرت أن أكمل ما عزمت عليه، وبعد أن شرحت قصتي لضباط وأفراد الشرطة الذين التقيتهم في حوش المركز، طلب مني المختص بتدوين البلاغات قلماً وبياضاً لتدوين المحضر، خرجت الى أقرب دكان واشتريت ما طلب مني ومن ثم عدت، سألتهم عن مكتب المختص الذي سيباشر في تدوين بلاغي فأشاروا إلى إحدى الغرف توجهت الى تلك الحجرة، ليزداد يقيني بالنتيجة المخيبة وتسيطر علي حسرة كبيرة على الحال الذي تعيش فيه مرافقنا الحكومية، لأن تلك الغرفة لا تحوي أكثر من بقايا مكتب وكرسي مهلهل، ويحيط بالمكتب بعض حبات البلك يجلس عليها المراجعون أثناء أخذ إفاداتهم.

كتبت بلاغي وما تيسر لي من مواصفات اللص الهارب باغراضي وسلمتها للمختص الذي لم يكلف نفسه الرؤية لوجهي، أخذ الإفادة وهو منكِس رأسه ورماها في أحد أدراج مكتبه، وأشار إلي أن (خلاص) غادر المركز، تركته مغادراً وعيني تتفحص المكان ومن فيه وأذني تستمع الشكاوى والتذمر من قبل المراجعين ومن قبل أفراد المركز.

ربما يكون الفقر (الحاجة) هي ما تدفع البعض للسرقة والقتل والتقطع، ولكن الفقر الأكبر غير ذلك، فقر المسئولية وفقر القيم وفقر السلطة (الدولة)، فصاحبنا (الحرامي) صاحب التاكسي لم يكن مضطراً للسرقة ومظهره يدل على ذلك ولأنه يمتلك وسيلة دخل، ومبنى مركز الشرطة وأفراد الأمن ليسوا ترفاً حتى يكون هذا وضعهم، كما أن الجريمة والمجرم ليس بحاجة الى أن يكون معوزا لأخذ ما هو لغيره بقدر ما هو بحاجة إلى بيئة تشجعه على ارتكاب جرائمه، ومجتمع مفكك بعيد عن هويته وحضارته وتاريخه وقيمه، هذه تجربتي وهذا ما خلصت إليه، وتغيب الدولة عن واقع المجتمع وبالأخص في الشق الأمني محفز قوي للعبث وانتشار الجريمة فهل من مجيب؟.

حق الرد

الموضوع / التسرع في اتهام المستشفى بدون تثبت

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه .. نحيطكم علماً بأننا طالعنا في صحيفة الثورة الصادرة يوم الأحد الموافق 2013/1/6م صفحة 12 (قضايا وناس) يتهم المستشفى بالتسبب بفقدان النظر للطفل / علي محسن هديان.

ولم نكن نتوقع أن يُنشر خبر كيدي وغير صحيح من صحيفة معتبرة وتحت إدارة مجموعة من الصحفيين المحترمين ذوي الخبرة الطويلة في الإعلام وذوي نزاهة واحترام مهني نعتز بهم، قبل التحري والتثبت والاتصال بنا لنوضح لكم حقيقة الأمر.

ولتوضيح الحقيقة لكم وللقراء الكرام نقول: إن الطفل / علي محسن هديان، أجريت له عملية قبل 10 سنوات لعلاج تشوه خلقي في العين (مياه زرقاء) ثم تعرض الطفل لضربة في العين بعد ثماني سنوات من العملية أدى إلى نزيف (مرفق لكم التقرير الطبي الذي يؤيد تعرض الطفل لضربة على العين) وحاول والده إلصاق التهمة بالمستشفى دون جدوى ثم تم اللجوء للتحكيم واستعراض كافة الوثائق التي لدى والد الطفل والتي لدى المستشفى، وتم عرض الطفل بموجب التحكيم على لجنة طبية مكونة من ثلاثة أطباء بدرجة استشاري عيون منهم أطباء أقترحهم والد الطفل نفسه لمعاينة عين الطفل ودراسة كافة الوثائق.. وبعد أن تمت دراسة الوثائق من المحكم (الذي أحضره والد الطفل نفسه) وعرض الطفل على اللجنة الطبية صدر الحكم ببراءة المستشفى وموقعا عليه من قبل ولي أمر الطفل (مرفق لكم صورة من التحكيم وصورة من الحكم).

مع العلم بأنه قبل فترة قام والد الطفل ومجموعة مسلحة معه بالاعتداء على المستشفى وتهديد الموظفين بالسلاح وتم إبلاغ الجهات المختصة ومحتفظين بحقنا القانوني لديها.